

سجون قطر تعج بالفضاعات.. وشكوى جديدة للأمم المتحدة



جددت مؤسسة «ماعت» للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، شكواها إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة ضد قطر، وذلك بعد أن تجاهلت السلطات القطرية الشكاوى السابقة التي تقدمت بها المؤسسة بناء على التفويضات التي حصلت عليها المؤسسة من ذوي الشأن لتقديم نداءات عاجلة وشكاوى لإجراءات الخاصة بإلغاء قرارات المنع من السفر، واستمرارها في اعتقال عدد من المواطنين، ومن بينهم أحد أفراد الأسرة الحاكمة، وذلك عقاباً على ممارستهم المشروعة في التعبير السلمي عن آرائهم، في وقت وصفت فيه المعارضة التركية ببيع حصة من البورصة لقطر بأنه «بيع معسول». كما وجهت انتقادات حادة إلى الرئيس رجب طيب أردوغان بسبب هذه القضية.

حملة اعتقالات ممنهجة

وكشفت «ماعت» عن انتهاكات النظام القطري لحقوق الإنسان، والتي تتضمن اعتقالات تعسفية وإصدار قرارات المنع من السفر.

وجدت المؤسسة شكواها إلى الأمم المتحدة ضد قطر، وذلك بعد تجاهلها الشكاوى السابقة التي تقدمت بها بناء على تفويضات من ذوي الشأن.

وكشفت تلك الشكاوى عن أن قطر تشن حملة اعتقالات ممنهجة لمعارضيه، كان من بينهم أحد أفراد الأسرة الحاكمة

وكانت تقارير، كشفت أن السجناء في سجون قطر يتكدسون في مساحة صغيرة لا تكفي ربعهم.. معظمهم يفترش الأرض أو يستجدون بالممرات حيث تتكوم أجسادهم تحت أقدام سجانهم. ويقسم النظام القطري سجناءه بشكل دقيق، ويوزعهم على العناير بصورة مدروسة تمكن من تنفيذ مخططات تعذيبهم الممنهج

ووفق شهادات مسرية، تخضع السجون القطرية لفصل صارم بين المواطنين والوافدين والأجانب، كما تختلف أساليب التعذيب ودرجته حسب جنسية السجين، وطبيعة العلاقات التي تربط بلاده بالدوحة

اعترافات تحت التعذيب

وكلما ضيق الضغوط الحقوقية الخناق على الدوحة، تشهر الأخيرة حججها المعتادة بوجود اعترافات من السجناء بارتكاب الجرائم المزعومة موضوع سجنهم

ففي مايو 2019، تفتن أحد الخبراء الأمميين، خلال مناقشة لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة تقريرها الدوري بشأن قطر، إلى عدم وجود نص صريح بالقانون القطري ينص على حظر التعذيب

بورصة إسطنبول

في الأثناء، مازالت تداعيات شراكة قطر الجديدة في بورصة إسطنبول التي أعلن عنها الأسبوع الماضي تثير جدلاً، فبعدما انتقد نائب رئيس الكتلة البرلمانية في حزب الشعب الجمهوري المعارض، أنغن أوزكوتش، الحكومة التركية وكيفية إدارتها لبعض مصالح البلاد، انطلاقاً من هذا الاتفاق، وصف زعيم الحزب، كمال كيليتشدار، بيع الحكومة التركية لـ 10% من حصة بورصة إسطنبول بأنه «بيع معسول»، مؤكداً أنها بيعت بسعر قليل تستطيع قطر استرداده خلال أشهر

وجه كيليتشدار، في كلمة له أمام كتلة حزبه في البرلمان، أمس الأول الثلاثاء، نداءً للرئيس رجب طيب أردوغان، قال فيه: «عليك أن تخرج أمام الناس وتخبرهم عن مصلحة بلدنا من بيع حصة بورصة إسطنبول لقطر، على أي أساس قمتم بالبيع، المبلغ الذي دفعته قطر 200 مليون دولار، وحصلت من خلاله على 10% من بورصة إسطنبول، ستسعيده قطر بعد 15 إلى 20 شهراً، هل هناك بيع معسول أكثر من هذه العملية؟». كما عبر كيليتشدار عن غضبه من تخفيض الحكومة التركية ضرائب شركة «بي إن سبورتس»، معتبراً أن الحكومة قد خفضت رواتب الشركة بقيمة 90 مليون دولار، بدعوى ظروف الوباء